المحلات ذات الاستعمال المهني بمدينة المحمدية (المغرب)

"مقاربة منهجية"

Vocational Shops in Mohammedia Town (Morocco)
"A Systematic Approach "

د/ عبد المجيد هلال، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

hilal.abdelmajid2018@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/12/19 **تاريخ القبول: 2019/01/22**

الملخص:

يعد توطين الأنشطة من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في هيكلة المدينة وإعادة التشكيل الحضري، ثم تنشيط الحركية الاقتصادية، ناهيك عن حركة التنقل والتحكم في آجال وصول المنتجات إلى الوجهات المقصودة.

انطلاقا من التحليل الجغرافي لمواقع المحلات ذات الاستعمال المهني بمدينة المحمدية، تظهر أهمية المقاربة الاستراتيجية للتوطين كشرط أساسي لنجاح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق توحيد المدينة، والكفاءة الحضرية، ثم الحيوية الحضرية وجاذبية التراب الحضري.

الكلمات المفتاحية:

المحلات المهنية، توطين الأنشطة، التشكيل الحضري، الكفاءة الحضرية.

Résumé *:*

La localisation des activités a des impacts directs et de long terme sur la structure de la ville, sur la recomposition urbaine, sur l'animation des milieux de vie, sur la vitalité économique, sur la mobilité ou encore sur limitation des délais de livraison des produis .

A partir de l'analyse géographique de la localisation des locaux à usage professionnel dans l'aire urbaine de Mohammedia, une approche stratégique de la localisation apparaît comme un préalable au succès de mesures à prendre pour aboutir à la consolidation de la ville, à l'efficacité urbaine, à la vitalité urbaine et à l'attractivité du territoire urbain.

Mots-clés*: Locaux professionnels, localisation des activités, recomposition urbaine, efficacité urbaine.*

Abstract:

The localization of activities is a direct factor in the city's restructuring and urban and territorial reconstitutions, then activating economic mobility, not to mention mobility and control of product arrivals to destination destinations.

Based on the geographical analysis of the locations of shops with professional functions in the city of Mohammedia, the importance of the strategic approach to localization is seen as a prerequisite for the success of the actions that should be taken to achieve the unification of the city, urban efficiency, urban vitality and the attractiveness of urban land.

Keywords:

Vocational Shops, localization of activities, territorial reconstitutions, urban efficiency.

مقدمة:

تمارس بكل المجالات الحضرية أنشطة مختلفة، وقد يميز قطاع ما مجالا حضريا عن غيره من المجالات، كهيمنة الوظيفة الصناعية أو السياحية أو الإدارية مثلا، لكن ثمة أنشطة ترافق نشأة وتوسع المراكز الحضرية، من بينها الأنشطة التجارية والخدماتية كعناصر محركة للاقتصاد بالحواضر، وأشكال مجالية تؤثر في هيكلتها وتتأثر بها.

وسعيا لتقصي طبيعة الهيكلة المجالية بواسطة محلات الأنشطة الاقتصادية بالمجال الحضري، وقع اختياري على مدينة المحمدية، لفهم العلاقة بين مجال جغرافي له حدوده ومميزاته من جهة، وأنشطته الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك اعتمادا على تحليل خرائطي- نصي لتموقع وكثافة المحلات التي تمارس فيها الأنشطة المهنية.

إلا أن ما يميز الأنشطة التجارية والخدماتية على الخصوص هو كونها تخضع لتطور سريع عبر الزمان والمكان، إذ تعرف حركة مد وجزر مستمرة، فبعضها يطفو وبعضها يزول، وبالتالي يتزايد أو يتراجع عدد المحلات المحتضنة لها، كما تتغير وظيفة بعض المحلات، كالتحول مثلا من نشاط تجاري إلى خدماتي أو العكس، وبالتالي فإنه من الصعوبة وضع حدود

نهائية لها في الزمان والمكان. ولهذا الاعتبار، يبقى البحث الميداني أساسيا للتعرف على بنيتها وتوزيعها في ظل انعدام أو ندرة أو صعوبة الحصول على مثل هذه المعطيات موطنة مجاليا.

وفي السياق نفسه، يعد توفر إحصائيات ميدانية مبنية على جرد عام لجميع المحلات، خلال فترات زمنية مختلفة، أساس لكل مقارنة، وبالتالي التعرف على تحولات وتغيرات الأنشطة الاقتصادية كما ونوعا، ومدى مساهمتها في هيكلة المجال الحضري المعني والتأثير في تفاعلاته مع مجالات أخرى قريبة أو بعيدة.

من هذا المنطلق، أقدم في هذه الورقة نتائج المعطيات الميدانية التي توصلت إليها على مستوى مدينة المحمدية، على أمل تحقيق ثلاثة أهداف:

أولا: هدف ذو طابع منهجي، يشير إلى المراحل الأساسية التي يمكن الاستئناس بها للقيام بدراسة ميدانية وخرائطية تحليلية لتوزيع المحلات ذات الاستخدام المهني؛

ثانيا: وضع رهن إشارة القارئ والباحث والمهتم أرضية لمقارنة النتائج المتوصل إليها سواء إبان فترات سابقة أو لاحقة؛

ثالثا: الوقوف على مدى استفادة مدينة المحمدية من موقعها المتميز كنقطة عبور بين الدار البيضاء والرباط على مستوى التنافسية الترابية في ظل الاقتصاد المعولم. بتعبير آخر، هل وجودها في مجال التأثير المباشر لمدينة الدار البيضاء هو بمثابة مؤهل للتهيكل في التبادل والإنتاج أم عائق يكرس هيمنة الدار البيضاء وتبعية المحمدية إليها على مستوى التجارة والخدمات.

ISSN : 2543-3970

أما بخصوص المنهجية التي اتبعتها في مقاربة الظاهرة، فقد مرت بمرحلة جمع المعلومات ميدانيا، وتوطينها حسب أنشطة التجارة، والخدمات[1] والصناعة على الخريطة الرقمية لمدينة المحمدية بعد تقسيمها إلى وحدات مجالية صغيرة بحدود دقيقة (الشكل الموالي)، وقد تم ذلك خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2005، ثم مرحلة التحليل الجغرافي للأنشطة المدروسة عبر المدار الحضري.

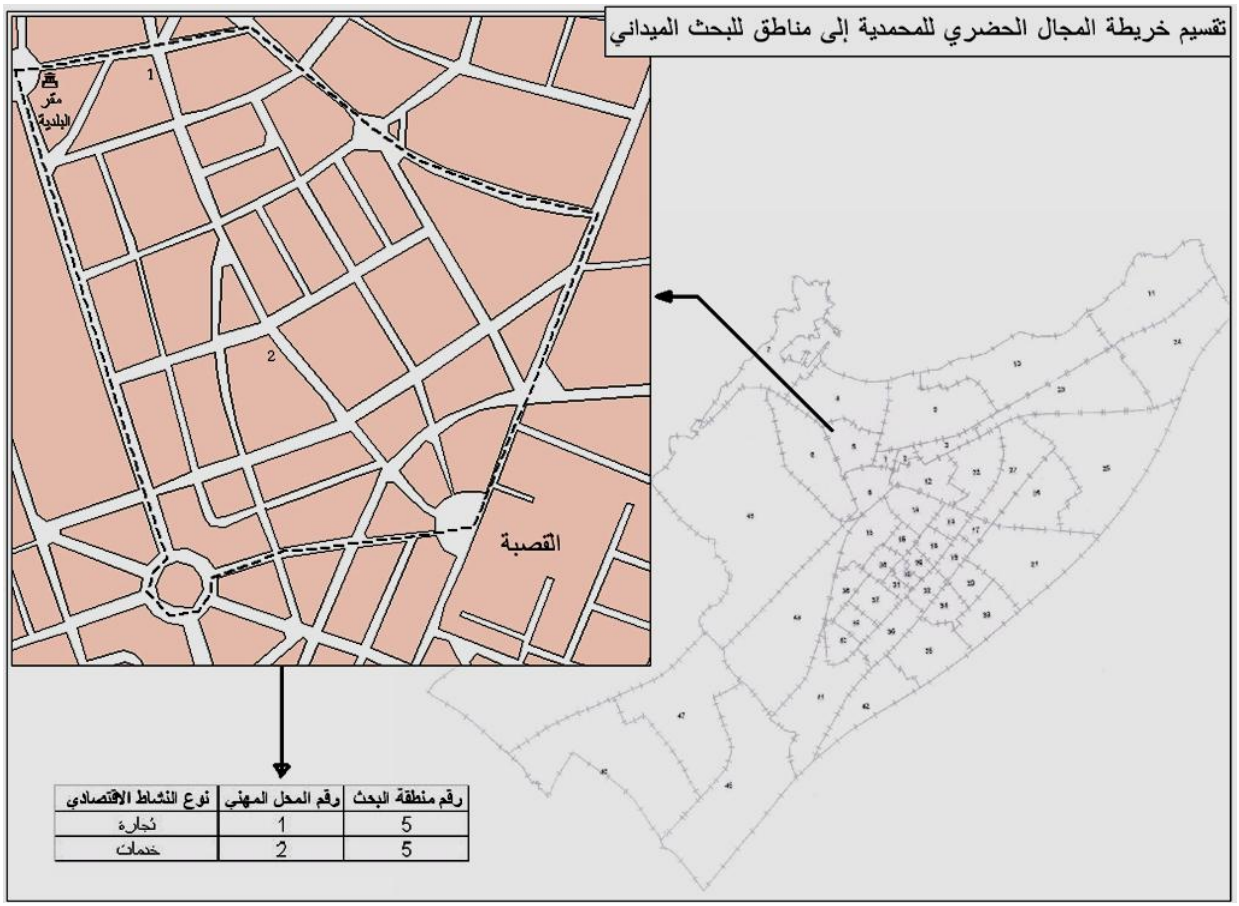

رقم منطقة البحث	رقم المحل المهني	نوع النشاط الاقتصادي
5	1	تجارة
5	2	خدمات

[1]– الخدمات (فنادق، مطاعم، حرف الإصلاح والصيانة، خدمات خاصة).
– التجارة (تجارة المواد الغذائية، تجارة الألبسة والتجهيز، تجارة أخرى).

ISSN : 2543-3970

ولتسهيل تحليل المعطيات الميدانية عمدت إلى تقسيم المدينة إلى قسمين: هما المدينة السفلى والعاليا[1] (الشكل الموالي)، حيث يضم كل قسم مجموعة من مناطق تركز للأنشطة ذات الطابع الاقتصادي، وذلك حتى أستطيع تقويم تنظيم المجال كما يفرزه توزيع هذه الأنشطة حسب المنطقتين، ثم حسب الأحياء بغية الارتكاز عليهما في تكوين نظرة عن المجال الحضري في شموليته. لكن فهم أبعاد الظاهرة الاقتصادية لمدينة المحمدية لن يتم دون استحضار الإطار الذي ولدت فيه.

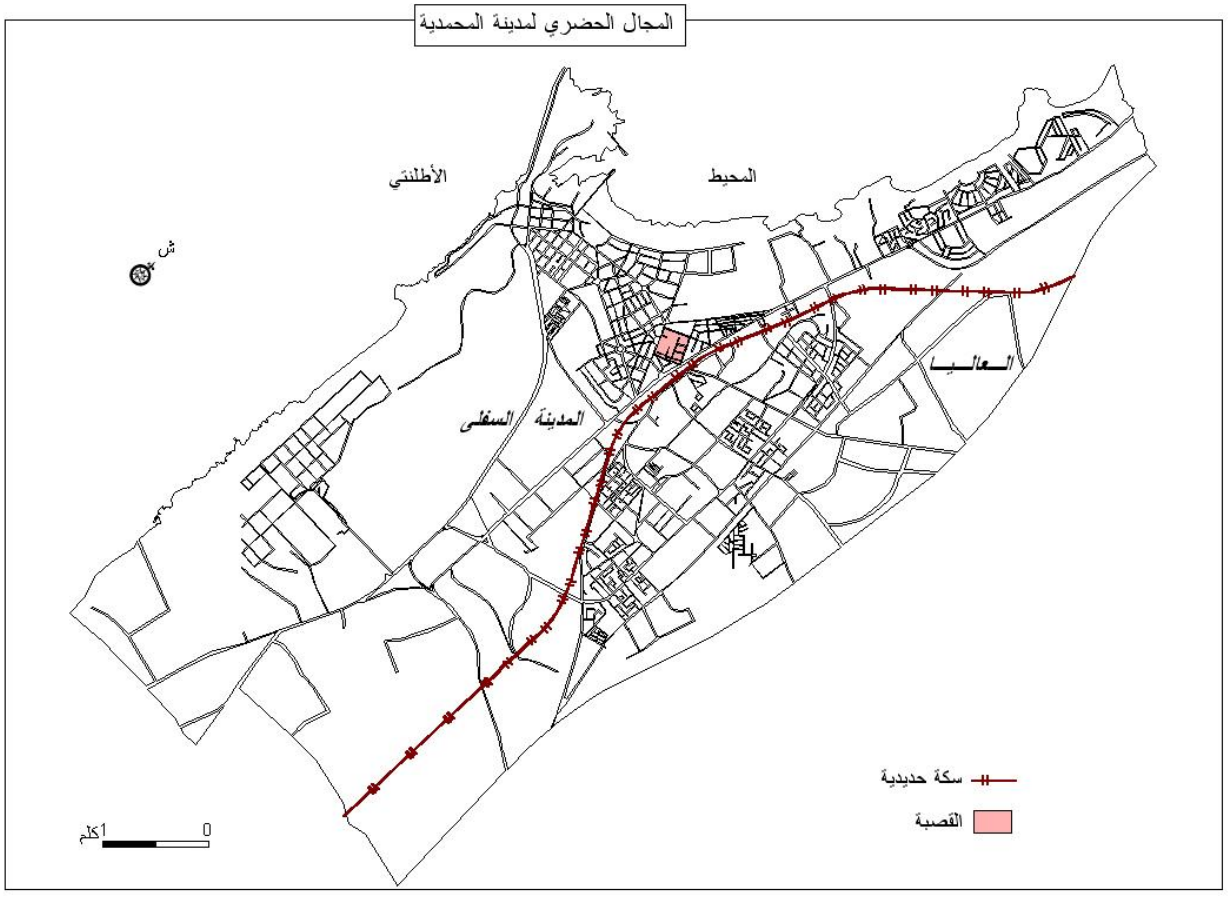

المصدر: رسم شخصي بناء على الصور الجوية.

[1]– تضم مجموعة من الأحياء، يفصلها عن المدينة السفلى خط السكة الحديدية، وأطلق عليها اسم العاليا لأنها توجد في موضع مرتفع طبوغرافيا مقارنة مع المجال الذي تشمله الضفة الأخرى لخط السكة الحديدية.

ISSN : 2543-3970

1- الإطار العام للأنشطة الاقتصادية بالمحمدية

تعتبر مدينة المحمدية من المدن التي نمت في فترة وجيزة، إذ انتقلت من مجرد قصبة صغيرة يقطنها عدد محدود من الأسر (250 نسمة[1]) مع مطلع القرن العشرين إلى مدينة بعدد سكان وصل إلى 208612 نسمة سنة 2014، وتتلخص أسباب هذا النمو في تداخل عوامل متعددة من أهمها:

- الاتجاه العام نحو الاستقرار والاستثمار بالسواحل اعتبارا لمؤهلاتها الطبيعية، وتوفر المدينة على بنيات اقتصادية مهمة تتمثل في الميناء البترولي الأول في المغرب، وشبكة طرق وخط للسكة الحديدية.

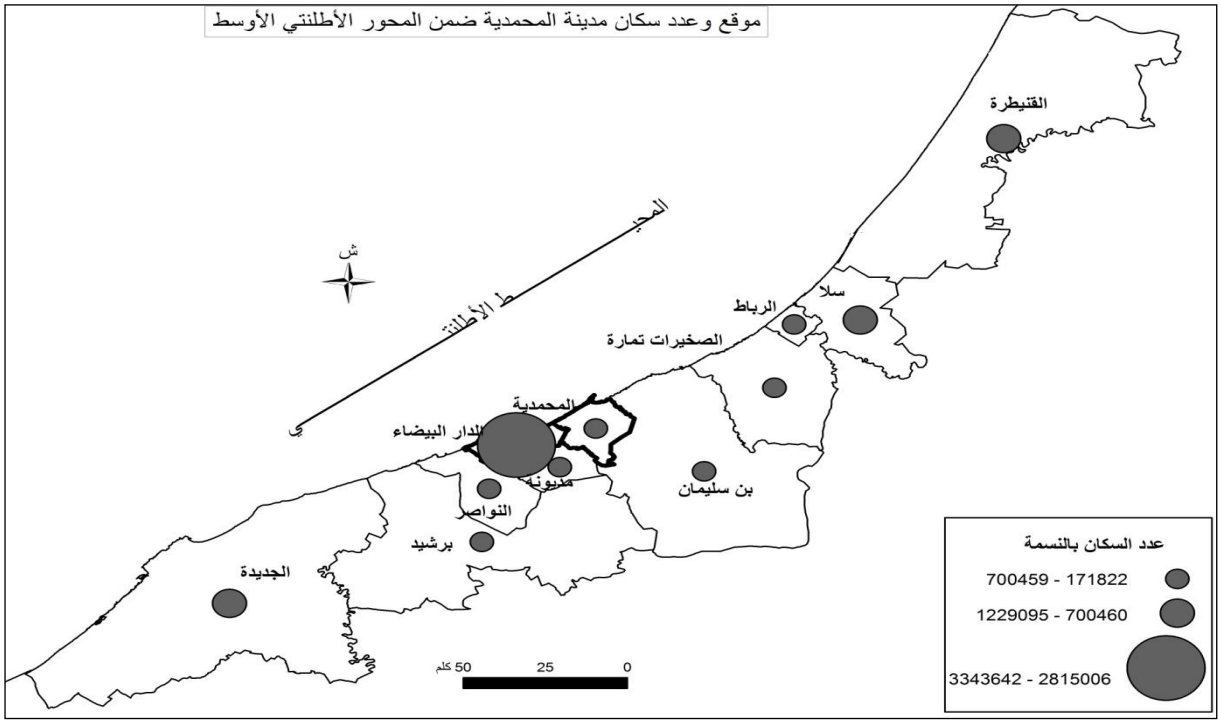

مصدر المعطيات: الإحصاء العام للسكان والسكنى برسم سنة 2014، المندوبية السامية للتخطيط.

[1]- كعيوة عبد القادر (1997): "المحمدية: من فضالة سوق قبائل زناتة إلى المحمدية القطب الصناعي الوطني المتخصص". ورد في: المحمدية ومحيطها البيئي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 5، ص 80.

ISSN : 2543-3970

– تواجد المدينة في المحور الأطلنتي الأوسط، الذي يعد أكثر نشاطا على المستويات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية؛ وهو المجال الممتد ما بين القنيطرة شمالا والجرف الأصفر جنوبا.

– قربها من أكبر قطب اقتصادي يتمثل في مدينة الدار البيضاء.

– التركز الصناعي بالمدينة كان يجذب معه هجرة مكثفة خلال كل مراحل التطور.

لقد شكلت هذه العوامل قاعدة النمو الحضري، ذلك أن الأهمية الاقتصادية للمدينة في الخريطة الاقتصادية للمغرب، والمتجلية في التركز الكبير للمصانع داخل المجال الحضري، واكبتها كثافة للسكان والسكنى. وقد كان من الطبيعي أن يترتب عن هذه الزيادة حاجة ملحة إلى مجموعة من المتطلبات تمخض عنها حضور تجاري وخدماتي موجه لتلبية إما حاجيات المقاولات الصناعية أو متطلبات التوافد الكبير للسكان من أجل الحصول على عمل في القطاع الصناعي المميز للمدينة، وهكذا بلغ عدد المحلات المهنية التي تم إحصاؤها 9339 محل سنة 2005. لكن الأمر لا يقتصر في إحصائها فقط، بل كيف تنتظم هذه الأنشطة في المجال، وما هي ميكانيزمات وآليات توزيعها؟

2- توزيع المحلات الاقتصادية حسب المناطق

سأتناول في هذا المحور تنظيم الأنشطة الاقتصادية في المجال حسب تركزها في المدينة السفلى والمدينة العليا.

يبدو منذ أول وهلة من خلال قراءة أولية للشكل الموالي أن هناك تمركزا للأنشطة التي تم إحصاؤها بالعاليا، حيث تحظى بنسبة 82%، في حين لا تتعدى نسبة 18% بالمدينة السفلى من مجموع الأنشطة. ويرجع ذلك أساسا إلى تواجد أعلى الكثافات السكانية، مما يعني سوق استهلاكية في حجم تلك الكثافات، الأمر الذي وجد فيه الوافدون الذين لم تتوفر لديهم

ISSN : 2543-3970

فرصة للعمل في القطاع الصناعي متنفسا للاندماج في الحياة الحضرية بالاستثمار في التجارة وامتهان الحرف الموجهة للأفراد.

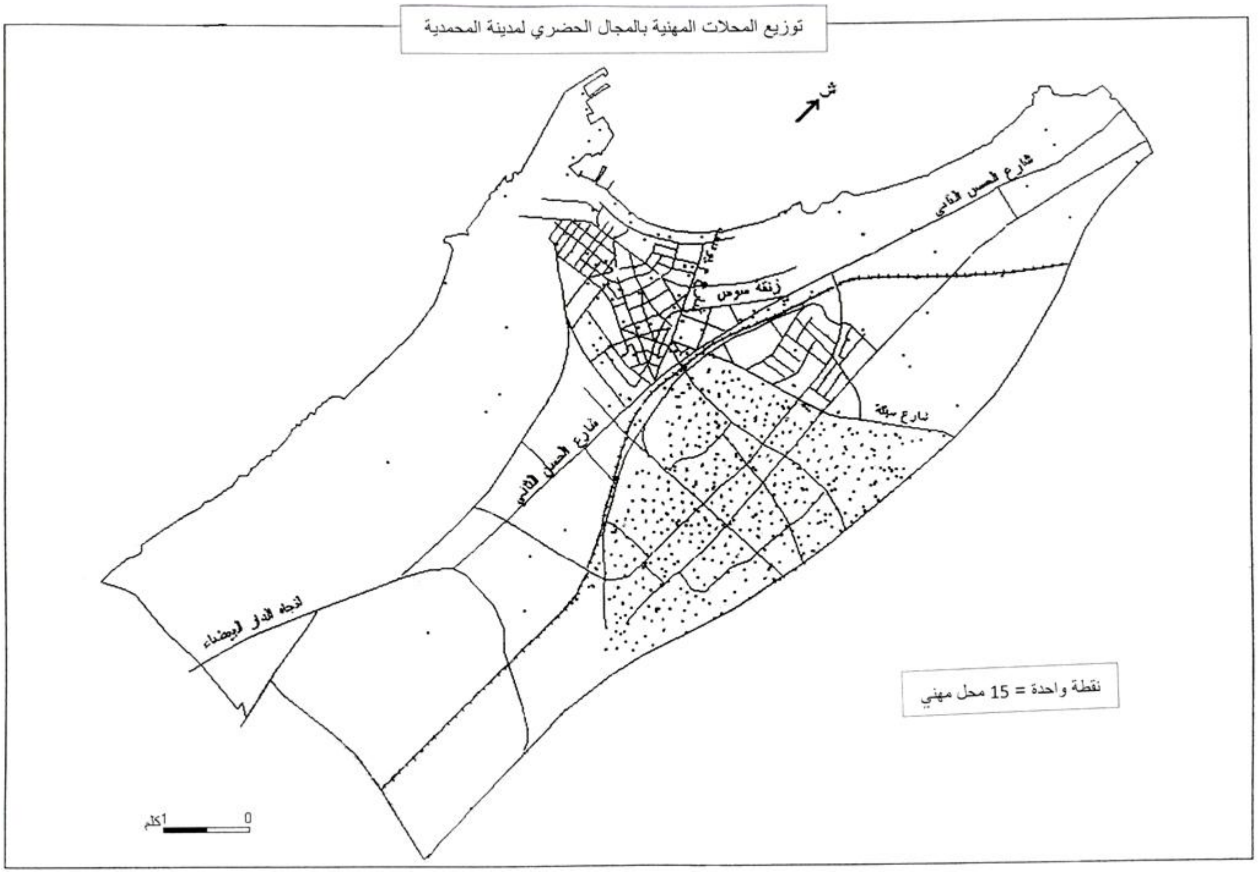

المصدر: بحث ميداني شخصي.

إن تظافر العوامل السالفة الذكر وخصوصا الحاجة إلى المواد الاستهلاكية بالدرجة الأولى، كان له بالغ الأثر على بنية الأنشطة ذاتها داخل مجال "العاليا"، بتفوق نسبة المحلات التجارية على نسبة الخدمات، هذه الأخيرة لا تتجاوز 40% مقابل 60% للتجارة التي تهيمن فيها المواد الغذائية على باقي المكونات الأخرى. وإذا كانت هذه الأرقام تعبر عن شيء فإنما تعبر بوضوح عن خضوع تركز الأنشطة المدروسة لقانون العرض والطلب.

أما بخصوص المدينة السفلى فإن الأمر لا يختلف عن سابقتها من حيث ميكانيزمات وآليات توزيع الأنشطة، إلا أنها ذات طابع خاص نظرا لتواجد القطاع الصناعي، ووجود مجال القصبة التاريخي المحاط بالسور، الذي تميزه، عموما، الديناميكية والحركية خصوصا على مستوى التجارة والمستوى الديمغرافي والصناعة التقليدية بالمدن المغربية. إلا أن مجال قصبة المحمدية لا يوحي بحيوية النشاط التجاري الذي لا يتكيف مع حاجيات الزبائن على اختلاف مستوياتهم، بحكم تواجد التجارة والخدمات المتطورة خارج أسوار القصبة، وكذا القرب من أكبر سوق تجارية بالمغرب المتمثلة في مدينة الدار البيضاء التي شكلت وما تزال مقصدا للكثير من الزبائن والباحثين عن العمل من المدن والبوادي المجاورة والبعيدة[1]، خصوصا مع تطور وسائل النقل الخاصة أو العمومية.

وعلى المستوى الإحصائي تحتل التجارة المرتبة الأولى ب 53% من مجموع الأنشطة، تليها الخدمات ب 38%، ثم الصناعة ب 9% من مجموع الأنشطة بالمدينة السفلى، وإذا كانت الوحدات الصناعية تحتل مجالات خاصة بها؛ نتيجة لاختيارات سلطات الحماية وسياسة تهيئة المناطق الصناعية باستثناء التداخل مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في بعض الأمكنة، فإن أنشطة التجارة والخدمات، شأنها شأن منطقة العاليا، تنتشر بالقرب من الكثافات السكانية، وفي محاور مرور الزبائن.

[1]- Chouiki M. (2008): «Quelle cohabitation entre le rural et l'urbain dans les espaces périurbains d'une métropole du sud, Casablanca?». In Vidal R (dir.) : La diversité de l'agriculture urbaine dans le monde, vol. 3 des actes du colloque Les agricultures périurbaines, un enjeu pour la ville. © ENSP, Université de Nanterre, p 56.

ISSN : 2543-3970

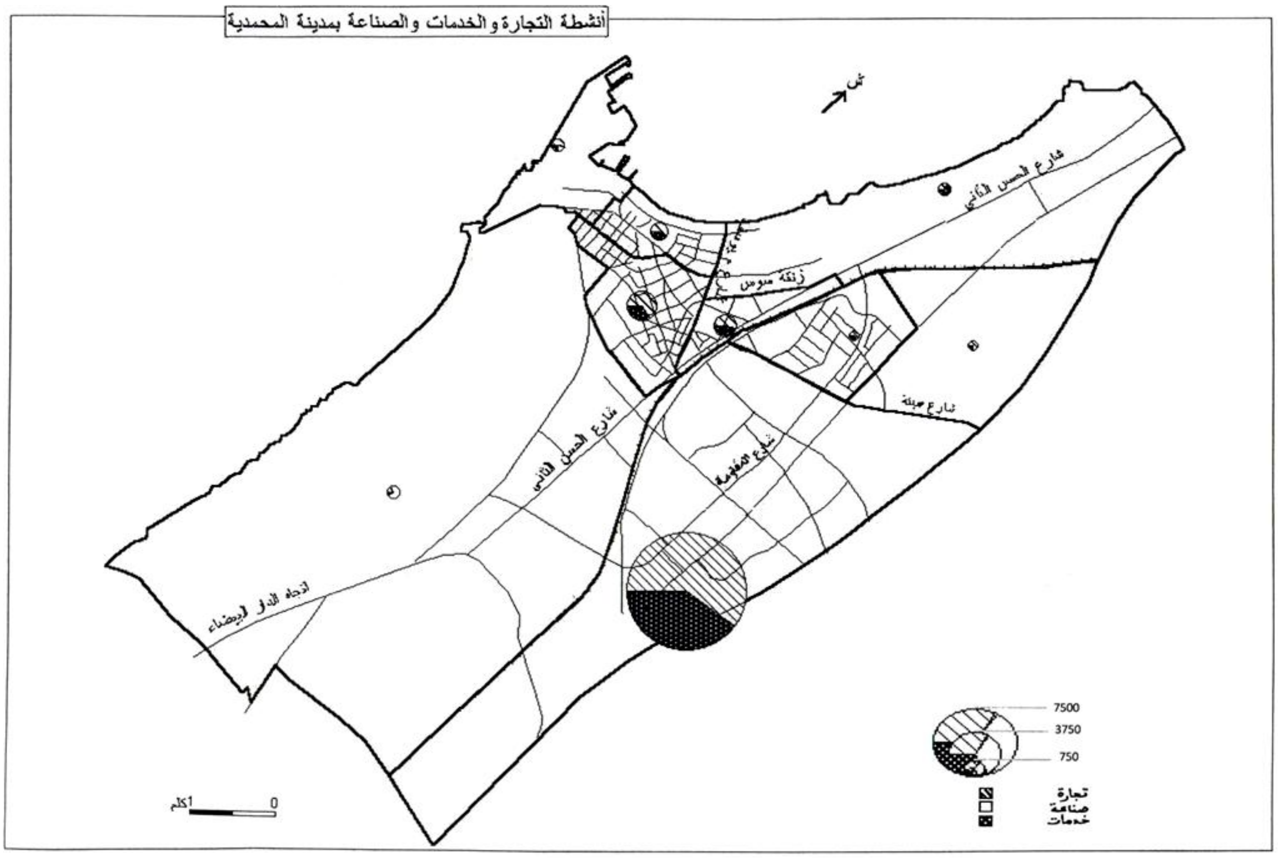

المصدر: بحث ميداني شخصي.

يتضح إذن من خلال مقارنة توزيع الأنشطة الاقتصادية بين نطاقي العاليا والمدينة السفلى أن هناك توزيعا غير متكافئا، مع غلبة النشاط التجاري خصوصا تجارة المواد الغذائية على مستوى المدينة ككل، وكذلك على مستوى كل نطاق على حدة. ويكمن الاختلاف الجوهري بينهما في كون المدينة السفلى تنفرد بالصناعة، وتتميز بتركز الأنشطة الاقتصادية الراقية من تجارة وخدمات.

3- توزيع المحلات الاقتصادية حسب الأحياء

سبقت الإشارة في الفقرة السابقة على أن الوحدات الصناعية تنتشر في أحياء خاصة، وهو الأمر الذي لا ينطبق على باقي المحلات الاقتصادية التي تنتشر عبر مختلف الأحياء

ISSN : 2543-3970

المكونـة للمجـال الحضـري، ويظهـر علـى إثرهـا المشـهد الحضـري متعـدد الاختصاصـات علـى مستوى النشاطين التجاري والخدماتي مع تفاوتات بين أحياء المركز والهامش.

فالأحيـاء الداخليـة للمدينـة تتميـز بتـداخل أنشـطة التجـارة والخـدمات، سـواء المرتبطـة بالحياة اليومية للسكان، أو التي لا يتردد عليها الزبائن يوميا؛ كتجارة الملابس أو الذهب على سبيل المثـال. ولا تكـون فيهـا التجـارة مرتبطـة بـالحي نفسـه بـل بـالتكتلات السـكنية التـي تربطهـا محاور طرقية بارزة كشارع المقاومة، أو الجيش الملكي، أو شارع الحرية...

أما بالأحياء الهامشية فتنتشر التجارة والخدمات الصغيرة بشكل مواز مع الساكنة ونسجل احتفـاظ المـواد الغذائيـة بالصـدارة، ومـن خصـائص هـذا التوزيـع أنهـا تتخـذ مـن الأزقـة والشـوارع الصغيرة موطنا لها، فيما تسيطر الأنشطة التي لها رأسمال أقوى منها على الشوارع الواسعة مثل المقاهي، والصيدليات، وتجار كبار...

وهكذا، فإذا كان من البديهي أن أرباب المحلات يختارون المواقع القريبة والسهلة في التعامـل مـع الزبـائن، فـإن قـوة الرأسـمال أو ضـعفه هـي المتحكمـة فـي اختيـار مواضـع المحـلات التجارية والخدماتية بالمدار الحضري للمدينة.

إلا أن تطرقنا للنشاط الاقتصادي المرتبط بالمحلات لن يعكس الوجه الحقيقي للمشهد الحضري، لأن هناك أنشطة تجارية وخدماتية صغيرة Micro-activités de rue تتخذ من الشوارع موطنا لها، وتساهم بنصيبها هي الأخرى في الحياة الاقتصادية لسكان المدينة.

4- الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمجال الحضري للمحمدية

يقصـد بهـا تلـك الأنشـطة - مـن تجـارة وخـدمات- غيـر الموطنـة؛ أي المتجولـة التـي لا تتخذ من المحلات موطنا لها، وهي ليست بظاهرة حديثة ليس فقط على المكونات الاقتصادية

ISSN : 2543-3970

لمدينة المحمدية، بل متجذرة في المشهد الحضري المغربي[1]، ولا سيما بالأحياء ذات الكثافات السكانية الكبيرة. فما هي إذن مميزاتها بالمجال الحضري للمدينة المدروسة؟

تتخذ الأنشطة الصغيرة من الممرات التي تتوسط الأماكن البارزة داخل النسيج الحضري للمدينة مكانا لمزاولة نشاطها، وتتميز أحيانا بالتركز في المجال كما هو الشأن داخل سور القصبة جوار المسجد الأبيض أو جوار مسجد مالي بالمدينة العليا، وتنتشر في الشوارع أحيانا أخرى، مما يؤدي إلى احتلال الملك العمومي، وبالتالي خلق الازدحام في حركات المرور خصوصا وأن مثل هذه الممرات يعرف حركة رواج كبيرة، وإذا كان هذا التأثير المجالي يبدو جليا، فإن هناك تأثيرا آخر على الدخل الاقتصادي للمدينة، إذ إن مثل هذه الأنشطة لا تستفيد منها لا ميزانية الجماعة الترابية للمحمدية ولا ميزانية الدولة لأنها تقع خارج السياق الضريبي.

تطلعنا المورفلوجية العامة للمجال الحضري كذلك، على أن هناك علاقة بين التجارة/الهشة والخدمات الصغيرة ومناطق السكن الهش. هذا التجاور يجد تفسيرا له في كثافات عالية تحتضن العديد من المهاجرين والعاطلين، بل والمهمشين والمحرومين[2] الذين لا يكلفهم ولوج تلك الأنشطة الرأسمال الكثير، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية الأساسية في الأحياء الشعبية. لكن هذا لا يعني بأن الفئات ذات المستوى المعيشي المرتفع لا تتعامل مع هذه الظاهرة المجالية.

[1]– بوخريص فوزي (2017): "التقرير الوطني حول العمل غير المهيكل في المغرب"، إصدار شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2017/2، ص 432.

[2] – الأكحل المختار (2014): "واقع التعمير بالمحمدية: المرتكزات الاختلالات ورهانات المستقبل". ورد في: المحمدية: من قصبة فضالة إلى قطب حضري وصناعي ذي أبعاد استراتيجية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة دفاتر البحث العلمي عدد 16، ص 226.

خلاصة وآفاق:

قد يبدو من خلال قراءة أرقام وعناصر المكونات الاقتصادية للمجال الحضري لمدينة المحمدية بأن هذا المجال الحضري يعيش في استقلالية تامة، فإذا سلمنا بأن النسيج الصناعي للمدينة يحتل مكانة متميزة على الصعيد المغربي، فإن الواقع لا يخفي بأن هناك هيمنة واضحة لمدينة الدار البيضاء على اقتصاد المدينة، إذ تتعامل جل الوحدات الصناعية مع المؤسسات المالية المستقرة بمجال الدار البيضاء. وتطال الهيمنة أيضا القطاع التجاري الذي يعاني منافسة غير متكافئة، وهو ما جعل المدينة لا تستفيد سوى من نسبة 30% من مؤهلاتها التجارية[1]. ومن جملة المشاكل أيضا أن المدينة تعرف انتشارا واسعا للتجارة غير المهيكلة، التي وإن كانت تخفف شيئا ما من الأزمة الاجتماعية فإنها بالمقابل تضيع على الخزينة العامة أموالا يمكن استثمارها في تنشيط الحياة الاقتصادية للمدينة وتأهيلها عمرانيا.

لذلك يبدو أن تأهيل اقتصاد المدينة عبر تنظيم وتقنين الأنشطة المتعلقة بالتجارة والخدمات أضحى من الضرورات التي تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى. ومن هذا المنظور، تتجلى أهمية وضع تصور شمولي وتشاركي من أجل إنجاز دراسات وأدوات – مخطط توجيهي للتجارة والخدمات مثلا– لمواكبة تطور المحلات المهنية وتوجيه كافة المتدخلين والفاعلين في تخطيط وتدبير المجال الحضري في إطار التكامل – بدل الهيمنة بين مدن ومراكز ميتروبول البيضاء– من بوابة التهيكل حول التوجه الاستراتيجي للمغرب للإنتاج والتبادل عبر الشمال والجنوب. ثم مصاحبة تنزيل هذا التوجه الذي يتجسد ميدانيا، بمنطقة زناتة على أبواب مدينة المحمدية في اتجاه الدار البيضاء، من خلال تدشين منطقة لوجيستيكية على مساحة 323 هكتار مخصصة لأنشطة متعلقة بالحاويات والحبوب والتوزيع والخدمات

[1]- Korch J. (2007) : « Mohammedia: comment réorganiser le commerce », In L'économiste, Edition n° 2436 le 04 janvier.

ISSN : 2543-3970

اللوجيستية، إضافة إلى الانتقال إلى بناء شراكات من موقع خطة رابح–رابح في إطار تجسيد الاتفاقات المبرمة بين المحمدية ومدن من دول أخرى بدل الاكتفاء بتوأمات وعلاقات تعاون بصيغ وبنود عامة[1].

البيبليوغرافيا:

– الأكحل المختار (2014): "واقع التعمير بالمحمدية: المرتكزات الاختلالات ورهانات المستقبل". ورد في: المحمدية: من قصبة فضالة إلى قطب حضري وصناعي ذي أبعاد استراتيجية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة دفاتر البحث العلمي عدد 16.

– بوخريص فوزي (2017): "التقرير الوطني حول العمل غير المهيكل في المغرب"، إصدار شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2017/2.

– كعيوة عبد القادر (1997): "المحمدية: من فضالة سوق قبائل زناتة إلى المحمدية القطب الصناعي الوطني المتخصص". ورد في: المحمدية ومحيطها البيئي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 5.

- Chouiki M. (2008): «Quelle cohabitation entre le rural et l'urbain dans les espaces périurbains d'une métropole du sud, Casablanca?». In Vidal R (dir.): La diversité de l'agriculture urbaine dans le monde, vol. 3 des actes du colloque Les agricultures périurbaines, un enjeu pour la ville. © ENSP, Université de Nanterre.

- Korch J. (2007) : « Mohammedia: comment réorganiser le commerce », In L'économiste, Edition n° 2436 le 04 janvier.

[1]– تجدر الإشارة إلى أن مدينة المحمدية تربطها عدة اتفاقات توأمة وشراكة مع مدن من دول أخرى، نذكر منها: مع مدينة دروه الفرنسية منذ 4 دجنبر 2011، مع مدينة نوغوينسك الروسية منذ 11 نونبر 2011، مع مدينة اويراس البرتغالية منذ 3 شتنبر 2013، مع مدينة كانيفينك الكامبية منذ 12 مارس 2014.

ISSN : 2543-3970